

[التبرع للموقع - ادمونا](#)[المعجبين بنا على الفيسبوك](#)

3,214,012



الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن

يسارية , علمانية , ديمقراطية

"من أجل مجتمع مدني علماني ديمقراطي حديث يضمن الحرية والعدالة الاجتماعية للجميع"
حاز الحوار المتمدن على جائزة ابن رشد للفكر الحر والتي نالها اعلام في الفكر والثقافة**• الحوار المتمدن**

- [عرض اخر عدد مع المقدمة و الصور](#)
- [عرض اخر عدد بدون المقدمة و الصور](#)
- [اخبار التمدن](#)
- [الإعلانات في الحوار المتمدن](#)
- [إحصائيات مؤسسة الحوار المتمدن](#)
- [إضافة موضوع جديد](#)
- [إضافة خبر](#)
- [عرض آخر - 10 - اعداد](#)
- [عرض كافة المحاور](#)
- [هيئة ادارة الحوار المتمدن](#)
- [ابرز كتاب / كاتبات الحوار المتمدن](#)
- [كاتبات وكتاب التمدن](#)
- [الإرشيف](#)
- [حملات الحوار المتمدن التضامنية](#)
- [اللوحات - نسرين](#)
- [عربي - Arabic](#)
- [كوردبي - Kurdish](#)
- [انكليزي - English](#)

• مراكز

- [مركز دراسات و ابحاث الماركسية واليسار](#)
- [مركز مساواة المرأة](#)
- [مركز الدراسات و الأبحاث العلمانية في العالم العربي](#)
- [مركز أبحاث و دراسات الحركة العمالية و النقابية في العالم العربي](#)
- [مركز حق الحياة لمناهضة عقوبة الإعدام](#)
- [مروج التمدن](#)

• الاخبار

- [اخبار التمدن](#)
- [إضافة خبر](#)
- [أخبار عامة](#)
- [وكالة أنباء المرأة](#)
- [اخبار الأدب والفن](#)
- [وكالة أنباء اليسار](#)
- [وكالة أنباء العلمانية](#)
- [وكالة أنباء العمال](#)
- [وكالة أنباء حقوق الإنسان](#)
- [اخبار الرياضة](#)
- [اخبار الاقتصاد](#)
- [اخبار الطب والعلوم](#)
- [صحافة عربية](#)
- [صحافة كردية](#)
- [صحافة عراقية](#)
- [صحافة عالمية](#)

- [مواقع](#)

- [مواقع صديقة](#)
- [مواقع المرأة](#)
- [مواقع حقوق الانسان](#)
- [مواقع اليسار والتمدن](#)
- [مواقع عمالية](#)
- [مواقع عربية](#)
- [مواقع عراقية](#)
- [مواقع كردية](#)
- [مواقع الكمبيوتر والمعلوماتية](#)
- [اضف موقعك](#)
- [قائمة مواقع مجانية في موقعكم](#)
- [البحث في المواقع](#)

- [بحث/الارشيف](#)

- [محرك البحث/اليسار والتمدن](#)
- [ابحث في موقع الحوار المتمدن](#)
- [الارشيف - المواضيع حسب التاريخ](#)
- [الارشيف - البحث - الاعداد](#)
- [أرشيف التعليقات](#)
- [ابرز كتاب / كتابات الحوار المتمدن](#)
- [كتابات وكتاب التمدن](#)
- [مكتبة التمدن](#)
- [يوتيوب التمدن](#)
- [أرشيف الاستفتاءات](#)
- [البحث في المواقع](#)

- [إضافة/خدمات](#)

- [إضافة موضوع جديد](#)
- [إضافة خبر](#)
- [إضافة يوتيوب-فلم إلى يوتيوب التمدن](#)
- [إضافة كتاب إلى مكتبة التمدن](#)
- [اضف موقعك](#)
- [اخر اخبار الحوار المتمدن في موقعك](#)
- [اخر مواضيع الحوار المتمدن في موقعك](#)
- [اخر مواضيع محور معين في موقعك](#)
- [قائمة مواقع مجانية في موقعكم](#)

- [الزوار](#)

- [شارك برأيك / رأيكم مهم للجميع](#)
- [واحة التمدن - واحة الرأي والرأي الآخر](#)
- [اراء في الحوار المتمدن](#)
- [المساعدة ؟](#)
- [اقر اسجل الزوار/التعليقات](#)
- [اكتب في سجل الزوار/التعليقات](#)
- [القائمة البريدية](#)
- [إحصائيات مؤسسة الحوار المتمدن](#)

البحث المواضيع ▼

- [English](#)
- [كوردية](#)

الصفحة الرئيسية - حقوق الانسان - آلان خليل - دراسة حول الدستور السوري



وكالة أنباء حقوق الإنسان

دراسة حول الدستور السوري

آلان خليل

الحوار المتمدن-العدد: 1487 - 12 / 3 / 2006 - 07:46

المحور: حقوق الانسان

- [ترودو: اللاجئين السوريون لا يشكلون خطراً أمنياً على كندا](#)
- [السعودية ستقاضي مستخدماً لتويتر وصف حكماً بإعدام شاعر بأنه داع ...](#)
- [اعتقال أربعة من قادة المعارضة بالسودان](#)
- [بولندا تترجع عن التزامها باستقبال لاجئين](#)
- [الأمم المتحدة تتهم الحوثيين بتجوير 200 ألف يمني في تعز بمنع ...](#)
- [بولندا تترجع عن التزامها باستقبال لاجئين](#)
- [السودان: اعتقال ثلاثة من قيادات تحالف المعارضة](#)
- [الشبكة المدنية للإغاثة الانسانية تعقد اجتماعها التأسيسي وتسن ...](#)
- [كُن من تَكُن ... فساحة التظاهرات تجمُعنا ..](#)
- [أساسيل تحصل على جائزة -Stevie-](#)
- [لمبادرتها ببسمة من أجل السلا ...](#)

المزيد.....

كتب ودراسات

- [حق المسجون في معاملة انسانية / محمد ثامر](#)
- [الاليات الوطنية لحماية حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية / المحامي احمد رفيق ابو ضلفة](#)
- [التكوين المغترب The failure expatriated universe . canines ... / freedom ezabel فري دوم ايزابل](#)
- [الاغتصاب في النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية كجريمة حرب ... / رواء عطية](#)
- [إداء المعارضة الجزائرية في ضوء -مبادرة الإجماع الوطني- ... صب ... / عصام بن الشيخ](#)
- [الحب في زمن الإبرتهاد ، وفق مبادئ الاتفاقية الدولية للقضاء ... / المعتصم بالله أبو عين](#)
- [انتهاك الاحتلال الاسرائيلي لحق التجمع السلمي في الأراضي الفل ... / رواء عطية](#)
- [مقدمة في القانون الدولي الإنساني / نضال الابراهيم](#)
- [حقوق الإنسان .. التطور والمضامين / رزاق حمد العوادي](#)
- [حقوق الإنسان بالمغرب البوليس يعتقل مدرسة من داخل حجرة الد ... / ذ محمد كوحلال](#)

المزيد.....

المعجبين بنا على الفيسبوك

3,214,012

يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد التي تنظم تأسيس السلطة وانتقالها وممارستها أي تلك المتعلقة بالتنظيم السياسي.

ويعرف كذلك بأنه القانون الأساسي للدولة الذي يحدد الهيكل العام للدولة وينظم قواعد الحكم ويوزع السلطات ويبين اختصاصات كل منها ويضع الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد ويبين حقوقهم وواجباتهم ومدى سلطان الدولة عليهم .

ومن هنا فقد اتفق معظم الفقهاء أن الدستور هو القانون الأسمى للدولة وهو بالتالي أعلى من كل الهيئات وأي قانون يخالفه فهو باطل.

وسمو الدستور سواء كان الدستور عرفياً أو مدوناً " مرناً أو جامداً " فهو دائماً نتيجة لموضوعه ولشكله.

ويتجلى السمو الموضوعي للدستور بان النظام القانوني يؤسس على الدستور وهو أساس لأي نشاط تقوم به الدولة فهو القانون الأساسي ومادام الدستور هو المصدر القانوني لجميع السلطات والاختصاصات فهو بالضرورة أعلى من الهيئة المكلفة بممارستها .

ويتجلى السمو الشكلي للدستور بأنه يخضع لقيود شكلية كبيرة يجعل المساس به أمراً عسيراً ويكسبه بالتالي استقراراً خاصاً.

ومن المعروف أن أول دستور بالمفهوم المعاصر ظهر في أمريكا عام 1787 أما في فرنسا ففي عام 1789 أما سورية فهي لم تعرف استقراراً دستورياً بسبب عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية والحزبية الكثيرة التي حدثت ولم تعرف الاستقرار إلا في الدستور الحالي دستور/1973/ موضوع هذه الدراسة 0 في السابق كانت دستورية الدولة تقوم على أساس أن الخليفة أو الوالي أو الأمير بيده كل الاختصاصات والصلاحيات وهو الأمر الناهي .

وعند انهيار الإمبراطورية العثمانية تشكل المؤتمر السوري ووضع بتاريخ 3 تموز 1920 دستوراً لكن هذا الدستور سقط بفعل احتلال القوات الفرنسية لسورية .

وفي فترة الانتداب الفرنسي أصدر دستور 1930 وعدل في عام 1943 وتم حذف المادة / 116 / فيه.

وبعد الاستقلال سقط دستور / 1930/ بانقلاب حسني الزعيم الذي وضع دستور 1949 وسقط دستور حسني الزعيم بانقلاب سامي الحناوي الذي وضع دستور 1950 عن طريق جمعية تأسيسية وسقط دستور سامي الحناوي بانقلاب فوزي سلو وأديب الشيشكلي و هذا الأخير بعد إبعاده فوزي سلو عن السلطة وضع دستور 1953 .

وسقط الدستور الذي وضعه الشيشكلي في عام 1954 بانقلاب لحركة الضباط و عندئذ تم العودة إلى العمل بدستور 1950

وعند قيام الوحدة بين سورية ومصر صدر دستور مؤقت للجمهورية العربية المتحدة إلا انه سقط عند استلام الحكومة الانفصالية السلطة عام 1961 ووضعت هذه الحكومة دستوراً مؤقتاً في عام 1962 وسقط بفعل حركة 8 آذار البعثية عند استلامها السلطة في سورية ووضعت دستور 1964 .

لكن دستور 1964 سقط في عام 1966 بفعل حركة شباط التي وضعت دستوراً مؤقتاً في عام 1969 وعندما استلم الحكم الرئيس السابق حافظ الأسد أسقط بدوره دستور 1969 ووضع دستوراً مؤقتاً في عام 1970 وانتهى إلى الدستور الدائم الحالي في عام 1973.

ويتضح من هذا السرد أن صفة عدم الثبات الدستوري هي التي كانت سائدة في سورية نتيجة كما ذكرنا لعدم الاستقرار السياسي في البلاد.

دستور 1973:

الدستور الحالي مؤلف من / 156 / مادة ومقسم إلى مقدمة وأربعة أبواب .

مقدمة الدستور ركزت على ضرورة قيام الثورة العربية الشاملة لتحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية واعتبرت أن الثورة في سورية هي جزء من الثورة العربية وان جميع الانجازات التي يمكن أن يحققها أي قطر عربي تظل قاصرة مادامت في ظل واقع التشرذم والتقسيم الذي يعيشه العرب .

وأخذت بالنظام الاشتراكي لمواجهة الصهيونية والامبريالية وتبنت الحرية والديمقراطية الشعبية واعتبرت أن الثورة العربية هي جزء من حركة التحرر العالمي .

أما الباب الأول فبحث الدستور في المبادئ الأساسية التي قسمت إلى أربعة فصول:

أخر الأفلام



404 Not Found

nginx/1.15.8

الفصل الأول المبادئ السياسية من هذه المبادئ انه لا يجوز التنازل عن أي جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية وهو عضو في دولة اتحاد الجمهوريات العربية.

واعترفت أن سورية والشعب في القطر العربي السوري جزء من الوطن العربي ومن الأمة العربية ودين رئيس الجمهورية هو الإسلام كما أن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع واللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد وعاصمة البلاد هي دمشق واعتبرت في المادة /8/ أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع . أما الفصل الثاني فضم المبادئ الاقتصادية ونص أن اقتصاد الدولة هو اقتصاد اشتراكي وأن الملكية ثلاث أنواع ملكية الشعب والملكية الجماعية والملكية الفردية. أما في الفصل الثالث فضم المبادئ التعليمية والثقافية ونص أن نظام التعليم يهدف إلى إنشاء جيل عربي قومي اشتراكي وركز على الثقافة القومية الاشتراكية. أما في الفصل الرابع فضم الحريات والحقوق والواجبات العامة ونظم الدستور في هذا الفصل الحريات العامة التي تتصل بحقوق الإنسان الأساسية في المواد /25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48 /

وشملت حق العمل وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وحق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحق الحرية وعدم الاعتقال التعسفي والكف عن مراقبة الرسائل والاتصالات وحق التقاضي وعدم التعذيب الجسدي أو المعنوي و معاملته معاملة إنسانية وحق إبداء الرأي وحرية المعتقد الديني والسياسي وحق التعليم وإقامة الجمعيات والنقابات وحق التظاهر والاجتماع السلمي والصحافة وحرية التنقل وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان. وفي الباب الثاني بحث الدستور في سلطات الدولة وقسم إلى ثلاث فصول :

الفصل الأول السلطة التشريعية و نص في المادة /50/ أن مجلس الشعب يتولى السلطة التشريعية إضافة إلى مواد أخرى تتعلق بخصائص أعضاء مجلس الشعب واختصاصات المجلس .

وفي الفصل الثاني السلطة التنفيذية ويمثلها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء فالمادة 83 من الدستور إلى المادة 114 نصت على شروط الترشيح للرئاسة واشترطت أن يكون عربياً سورياً متماً /34/ أربعة و ثلاثون عاماً إلى آخر المواد التي نصت على كيفية الترشيح للرئاسة وعملية الانتخاب واختصاصات رئيس الجمهورية وامتيازاته بموجب الدستور .

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فنص عليها الدستور في المواد (115 إلى 128) ومجالس الشعب المحلية من /129/ إلى /130/ أما في الفصل الثالث السلطة القضائية فتتصل مواد الدستور أن السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال والقضاء مستقلون وان الأحكام القضائية تصدر باسم الشعب العربي في سورية.

وفي الباب الثالث من الدستور وهو متعلق بتعديل الدستور فنصت عليه المادة /149/ بأن لرئيس الجمهورية وكذلك لثلث أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح تعديل الدستور وإذا قرره ثلاثة أرباع مجلس الشعب اعتبر نهائياً بشرط موافقة رئيس الجمهورية.

وفي الباب الرابع فنصت على أحكام عامة وانتقالية

بعد المرور بشكل مختصر على نصوص الدستور يمكن لنا أن نستخلص بعض السمات الأساسية متمثلة في المجالات التالية:

أولاً الطابع الاستبدادي في الدستور:

يقول المفكر عبد الرحمن الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد ((المستبد يتجاوز الحد لأنه لا يرى حاجزاً فلو رأى الظالم على جنب المظلوم سيفاً لما أقدم على الظلم)) 0 بالتمتع في نصوص الدستور السوري نلاحظ انه أقام نظاماً جمهورياً ليس رئاسياً وليس نيابياً بالمعنى الدستوري وأعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية و نتيجة لذلك أصبحت الدولة كنظام قانوني و ككيان مادي تتمحور حول شخص الرئيس فالمادة / 98/ تنص أن رئيس الجمهورية يصدر القوانين التي يقرها مجلس الشعب ويحق له الاعتراض على هذه القوانين وهو بذلك يتدخل في شؤون السلطة التشريعية التي يكون إصدار القوانين من اختصاصها .

وتنص المادة /100/ أن رئيس الجمهورية يعلن الحرب والتعبئة العامة ويعقد الصلح بعد موافقة مجلس الشعب.

وفي المادة /101/ يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ .

والمادة /103/ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة .

والمادة /104/ يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات ويلغها والمادة / 107/ لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب المادة /110/ لرئيس الجمهورية أن يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب ورئيس الجمهورية يتولى التشريع بدلاً من السلطة التشريعية المخولة بذلك .

وتنص المادة /111/ أن رئيس الجمهورية يتولى سلطة التشريع خارج انعقاد دورات المجلس وكذلك يتولاها أثناء انعقاده وفي المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين.

ونرى هنا أن المواد التي تحدد صلاحيات رئيس الجمهورية تمهد الطريق لقيام دكتاتورية و استبداد 0

وبالتالي فالدستور أعطى لرئيس الجمهورية سلطة التشريع بوجود مجلس الشعب وبغيابه ويجب أن نؤكد هنا انه لا يجوز إكمال أية سلطة سلطاتها لسلطة أخرى و بالتالي فإن المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية تعتبر مراسيم غير دستورية كونها لم تصدر من صاحبة الاختصاص وهي السلطة التشريعية .

وكذلك نصت المادة /84/ انه يصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية عن مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه.

يتضح من هذا النص انه لا يوجد أي نوع من أنواع المنافسة الحقيقية و هناك عملية تهميش ممنهج لكل من هو ليس بعثي شرعن لها الدستور وان منصب الرئاسة محتكر من قبل حزب البعث الحاكم ولا توجد انتخابات بالمعنى الحقيقي بل هي عملية استفتاء بنعم أو لا.

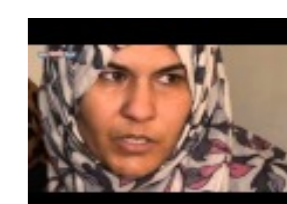
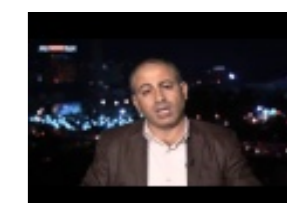
والمادة /123/ التي أعطت الحق لرئيس الجمهورية حق إحالة الوزير إلى المحاكمة عما يرتكبه من جرائم أثناء توليه مهامه وهذه المادة أيضاً تعد على السلطة القضائية التي هي الوحيدة لها الحق في إحالة المشتبه بهم أو المتهمين إلى المحاكم.

ورئيس الجمهورية يرأس مجلس القضاة الأعلى والقضاء يخضع له أو لوزير العدل.

وفي المادة /139/ يسمي رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية العليا وفي المادة /146/ نصت انه لا يحق للمحكمة الدستورية العليا أن تنظر في القوانين التي يطرحها رئيس الجمهورية على الاستفتاء الشعبي وتنال موافقة الشعب .

وكان على الدستور وبعد أن رأينا تدخل السلطة التنفيذية في صلاحيات السلطتين القضائية والتشريعية أن يضع فصلاً واضحاً للسلطات واستقلال كل منها .

وكل هذه الأمور الأتفة الذكر كرس مقولة المهلم الأول والمعلم الأول والطبيب الأول والفلاح الأول والمحامي الأول ..الخ.



ثانياً: الطابع القومي العنصري في الدستور:

يتميز الدستور السوري بأنه دستوري عروبي من الطراز الرفيع وهو اختزل كافة القوميات والتيارات السياسية في بوتقة القومية العربية ولا يعترف بوجود غيره من القوميات وهو خلق وسن لحزب البعث وحده ويمثل أفكار الحزب ومنطلقاته وتطلعاته . فبعد أن كانت تسمى بالدولة السورية أو الجمهورية السورية أصبحت الجمهورية العربية السورية ونص على ذلك الدستور في المادة /1/ فقره /2/ القطر العربي السوري هو جزء من الأمة العربية.

فقره /3/ الشعب في القطر العربي السوري هو جزء من الأمة العربية.

والمادة /4/ التي تنص أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ولم يشير إلى لغات أخرى موجودة في سورية رغم أنها تتجاوز العشر لغات.

والمادة /21/ تنص إن نظام التعليم والثقافة يهدف إلى إنشاء جيل عربي قومي.

المادة /134/ تصدر الأحكام باسم الشعب العربي في سورية .

المادة /83/ نصت انه يشترط في من يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً.

كل هذه المواد فيها اضطهاد حقوق القوميات الأخرى وإنكار لوجودها كالقومية الكردية التي تشكل ثاني اكبر قومية في البلاد والأشورية والسريانية والشركسية وغيرهم

وبالتالي الحل هو أيجاد دستور عصري يضمن حقوق الجميع أفراداً و أقليات عرقية أو مذهبية كون الدستور الحالي تجاهل المكونات الأساسية للمجتمع السوري باعتباره بلد متعدد القوميات والأديان.

ثالثاً: الاضطهاد الديني في الدستور :

يتميز المجتمع السوري بالتنوع العرقي و الديني والسياسي والمادة / 3 / من الفقرة / 1 / من الدستور التي تنص أن دين رئيس الدولة هو الإسلام تعتبر انتهاكاً خطيراً لحقوق المواطنين من الأديان الأخرى وتعد خرقاً لمبدأ تكافؤ الفرص و تحقيق المساواة بين المواطنين.

وكذلك المادة /35/ تنص أن حرية الاعتقاد مصونة لكن القانون / 49 / يعاقب أي شخص ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين بالإعدام.

رابعاً: الاشكال السياسي في الدستور:

يحدد الدستور في المادة الثامنة المعروفة أن ((حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية)) 0

و بهذه المادة سيطر حزب البعث على الوظيفة السياسية في الدولة ولأبد وامسك بمقاليد السلطة ونصب من نفسه وصياً شرعياً على كل الشعب السوري 0

وهذه المادة أعطت الشرعية اللازمة لهذا الحزب في التمييز بين المواطنين بسبب آرائهم السياسية وهذه نتيجة حتمية طالما أن الدستور نفسه وضع من قبلهم .

وبذلك أعطت هذه المادة لهذا الحزب الحق باحتلال ومصادرة كل المواقع في الدولة وأدى إلى حدوث هوة كبيرة بين المواطنين والطبقات وأضعف الوحدة الوطنية لافتقار غير البعثيين لمعاني العدل والمساواة وتكافؤ الفرص .

وأدى إلى تحطيم الدولة سياسياً عبر ترسيخ فكرة الأبد والدكتاتورية المطلقة التي تمنحها هذه المادة لهم وبالتالي الابتعاد كلياً عن المعايير والأسس التي تستند عليها فكرة الديمقراطية ووضع حد نهائي لأسلوب تداول السلطة عن طريق وضع نفسها في خانة القيادة للدولة والمجتمع و استلاب كل شيء في الوطن .

وجاء في المادة / 84 / فقره / 1 / أن ترشيح رئيس الجمهورية يتم بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث وترشيح مجلس الشعب ثم استفتاء شعبي وبالتالي فقد حصر الدستور رئاسة الجمهورية بالبعثيين فقط وحرم باقي الفئات من المشاركة السياسية في البلاد .

كذلك نصت المادة / 53 / الذي حصر نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين وكون هؤلاء ينتمون إلى نقابات هي بالأساس فروع لحزب البعث أو تابعة لها لذلك فإنها تدخل الانتخابات بقوائم جاهزة و نجاحها في مجلس الشعب مؤكدة وهذا يؤدي إلى سيطرة حزب البعث على مجلس الشعب كذلك.

وهذا الأمر يستتبع أن مجرد الانتماء إلى حزب البعث يمنح الفرد وضعاً سياسياً استراتيجياً وهذا أدى إلى تركيز كل السلطات في جماعة فنوية معينة وصغيرة تملك كل شيء وبالتالي تم إلغاء التعددية السياسية وكرس لحكم الحزب الواحد وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى نتائج سياسية واجتماعية كارثية و انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان في سورية .

خامساً: الحريات العامة وحقوق الإنسان الأساسية في الدستور :

نظم الدستور هذه الحقوق في الفصل الرابع من الباب الأول وهذه الحقوق تم ذكرها سابقاً و أوكل الدستور للقانون في تنظيمها وضبطها بشكل دقيق وعلى النحو الذي يكفل حقوق الإنسان وهذه الحقوق تتقاطع بشكل عام مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 0

ولكن هذه الحقوق و الحريات الأساسية للإنسان التي نصت عليها أحكام الدستور هي معطلة بفعل قانون إعلان حالة الطوارئ الذي أصدره مجلس الوزراء في 22 / 12 / 1962 بالمرسوم رقم /51/ ثم أصدره رئيس الجمهورية ولكنه لم يعرض على مجلس الشعب ولم تطبق أحكامه وعندما استولى حزب البعث على السلطة في سورية أعلن مجلس قيادة الثورة حالة الطوارئ في 8 / 3 / 1963 ومازال سارياً لحينه 0

وقد نصت المادة / 4 / من قانون الطوارئ على بعض القيود التي من شأنها أن تحد من الحريات العامة وحقوق الإنسان إما القيود فهي :

1. وضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع و الإقامة والتنقل والمروور في أماكن أو أوقات معينة وتوقيف المشتبه فيهم أو الخطيرين على الأمن والنظام العام توقيفاً احتياطياً و الإجازة في تحري الأشخاص والأماكن في أي وقت وتكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال .

2. مراقبة الرسائل والمخابرات أياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمغلقات والرسوم والمطبوعات والإذاعة وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإلغاء امتيازها وإغلاق أماكن طبعتها .

3. تحديد مواعيد فتح الأماكن العامة وإغلاقها .

4. سحب إجازات الأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة .

5. إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل التنقل .

6. الاستيلاء على أي منقول أو عتاد و فرض الحراسة المؤقتة على الشركات والمؤسسات 0

7. تحديد العقوبات التي تفرض على مخالفة هذه الأوامر.

تلك هي القيود التي يمكن أن يفرضها الحاكم العرفي بموجب إعلان حالة الطوارئ و بالتضمن في هذه القيود ومقارنتها بمواد الفصل الرابع من الباب الأول من الدستور يتضح أن معظم مواد هذا الفصل معطلة بفعل قانون الطوارئ و هي : المادة / 25 / الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم.

المادة / 26 / لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك

المادة / 27 / يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون .

المادة / 28 / كل متهم بريء حتى يردن بحكم قضائي مبرم ولا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا وفقاً للقانون ولا يجوز تعذيب احد جسدياً أو معنوياً أو معاملته معاملة مهينة ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك .

المادة / 31 / المساكن مصنونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

المادة / 32 / سرية المراسلات البريدية والاتصالات السلكية مكفولة وفق الأحكام المبينة في القانون .

المادة/ 33 / لا يجوز إبعاد المواطن عن ارض الوطن ولكل مواطن الحق في التنقل في أراضي الدولة إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.

المادة / 38 / لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وان يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطنيالخ

المادة / 39 / للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار ميادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق .

المادة / 48 / للقطاعات الجماهيرية حق إقامة تنظيمات نقابية أو اجتماعية أو مهنية 000000الخ

لكن المادة / 2 / من قانون حالة الطوارئ تنص أن هذه الحالة تعلن بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء المنعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبأكثرية ثلثي الأعضاء على أن يعرض على مجلس النواب في أول اجتماع له .

والمادة /101/ من الدستور نصت أن رئيس الجمهورية يعلن حالة الطوارئ ويلغيتها وحتى الآن لم يصدر هذا الإعلان عن رئيس الجمهورية وبالتالي فان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وكافة الآثار والنتائج المترتبة عليها تعتبر باطلة بطلاناً مطلقاً لأنها قائمة على أساس غير دستوري وتم إعلانها عن طريق مجلس قيادة الثورة عام 1963 .

لكن رغم أن قانون الطوارئ مخالف للدستور مع ذلك لا زال العمل بها ساري المفعول حتى تاريخه إضافة إلى أن الدستور السوري عطل نفسه في المادة /153/ التي تنص انه تبقى التشريعات النافذة والصادرة قبل إعلان هذا الدستور سارية المفعول إلى أن تعدل بما يوافق أحكامه .
وأهم هذه القوانين :

1. قانون الطوارئ عام 1963

2. قانون حماية الثورة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم / 6 / لعام 1965

3. قانون إحداث المحاكم العسكرية رقم / 109 / لعام 1968

4. قانون إحداث محاكم امن الدولة الذي صدر بالمرسوم التشريعي رقم / 47 / لعام 1968 وغيرها من القوانين الاستثنائية

إن التغيير الديمقراطي في البلاد لا يكون إلا عن طريق إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية وسيادة القانون والدعوة لانتخابات جمعية وطنية أو تأسيسية تضع دستوراً عصبياً للبلاد تتحقق فيه مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ويتحقق فيه مبدأ تداول السلطة وتزدهر من خلاله التعددية السياسية بحيث يضع الوطن قدمه على الطريق الصحيح في التغيير الديمقراطي الحقيقي .



[كيفية إشراك إبطال مواضيعكم أو مواضيع تهتمكم إلى أكبر عدد ممكن من القراء والقارئات](#)

رأيكم مهم للجميع - شارك في الحوار والتعليق على الموضوع
للاطلاع وإضافة التعليقات من خلال الموقع نرجو النقر على - تعليقات الحوار المتمدن -
[تعليقات الفيسبوك \(\)](#) [تعليقات الحوار المتمدن \(0\)](#)

[لماذا ننصح باستخدام تعليقات الفيسبوك؟](#)

| [نسخة قابلة للطباعة](#) | [إرسل هذا الموضوع إلى صديق](#) | [حفظ - ورد](#) |
| [حفظ](#) | [بحث](#) | [إضافة إلى المفضلة](#) | [لاتصال بالكاتبة](#)
عدد الموضوعات المقروءة في الموقع إلى الآن : 2,086,642,596

وكالة انباء
المرأة

[اضافة موضوع جديد](#)
[اضافة خبير](#)
[اضافة يوتيوب-فلم إلى يوتيوب التمدن](#)
[إضافة كتاب إلى مكتبة التمدن](#)
[أضف حملة](#)
[أضف موقعك](#)
[أضف موقعنا](#)
[نحن كصفحتك الرئيسية!](#)
[ابحث في موقع الحوار التمدن](#)

[مركز الاخبار](#)
[اخبار التمدن](#)
[حملات الحوار التمدن التضامنية](#)
[الاعلانات في الحوار التمدن](#)
[أرشيف الاستفتاءات](#)
[أقرأ سجل الزوار/التعليقات](#)
[شارك برأيك / رأيكم مهم للجميع](#)
[مروج التمدن](#)
[القائمة البريدية](#)

[مركز دراسات وابحاث الماركسية واليسار](#)
[مركز مساواة المرأة](#)
[مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي](#)
[مركز حق الحياة لمناهضة عقوبة الاعدام](#)
[مركز ابحاث ودراسات الحركة العمالية والنقابية في العالم العربي](#)
[يوتيوب التمدن](#)
[مكتبة التمدن](#)
[المعجبين بنا على الفيسبوك: 3,214,012](#)
[اعلان: مجلة أراجيك](#)

آخر تحديث:
21:57 - 25 / 11 / 2015
[عرض اخر عدد مع المقدمة و الصور](#)
[هيئة ادارة الحوار التمدن - للاتصال بنا](#)
[إحصائيات مؤسسة الحوار التمدن](#)
[الأرشيف](#)
[قواعد النشر](#)
[ابرز كتاب / كتابات الحوار التمدن](#)
عدد الزوار: 1,644,481,422

[حقوق النسخ و اعادة النشر متاحة للجميع مع الإشارة الى المصدر](#)
[الموضوعات المنشورة لاعضاء هيئة الادارة لا تعبر بالضرورة عن رأي الحوار التمدن](#)

[الموضوعات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الموقع](#)
[نرجو استخدام نظام إضافة المواضيع في إرسال المواضيع وعدم إرسالها بواسطة البريد الالكتروني](#)